

كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيٲتيٲادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٩٥ / اتحادية/تمييز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمسون قس كوركيس وحسين أبو الٲتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعى عليه - / محافظ واسط / إضافة لوظيفته - وكيله الحقوقي غازي كطوف هاشم .  
التمييز عليه - المدعى - / زياد سعيد عبود .

#### الإدعاء

ادعى المدعى (التمييز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بان المدعى عليه/إضافة لوظيفته ممتنع عن ترويج معاملته التقاعدية وذلك بعد ان تم إحالته على التقاعد من وظيفته كقائم مقام قضاء بكرة بموجب أمره الإداري المرقم (٧٥٥) في ٢٧/٦/٢٠١١ . تظلم المدعى (التمييز عليه) لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١١ وتمت الإجابة على تظلمه برد التظلم بالعدد (١٠٦٢١) في ٣١/١٠/٢٠١١ . أقام المدعى دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ١/١١/٢٠١١ طالباً الحكم بمنع معارضة المدعى عليه /إضافة لوظيفته له في الحصول على حقوقه التقاعدية المنصوص عليها في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل وإلزامه بترويج معاملته التقاعدية . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت المحكمة بتاريخ ٧/٥/٢٠١٢ وبعدد الاضبارة (٤٦٦/قضاء إداري/٢٠١١) حكماً يقضى بإلزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته بترويج المعاملة التقاعدية للمدعى . ولعدم فتاعة التمييز بالحكم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتته التمييزية المؤرخة ٤/٦/٢٠١٢ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها.

#### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن الطعن التمييزي مقدم

كو<sup>٢</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالأي نيئتوحدادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٥ / اتحادية/ تمييز/ ٢٠١٢

ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في قرار الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي اعتمدها . حيث تبين من خلال تدقيق اضهاره الدعوى ، بان المدعى عليه (المميز) كان قد قبل استقالة المدعي (المميز عليه) من وظيفته وأحالته على التقاعد بموجب كتابه المرقم (٧٥٥) في ٢٧/٦/٢٠١١ ثم اصدر الامر الإداري المرقم (٧٨٨) في ٣/٧/٢٠١١ والمتضمن أحالة المدعي على التقاعد لتسوفر الشروط القانونية المنصوص عليها في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل إلا ان المدعى عليه رفض بعد ذلك ترويج المعاملة التقاعدية للمدعي استناداً الى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية/ المرقم (٣٣٠٦٦/٤٤/٥/٢) في ١٨/٩/٢٠١١ المتضمن (استحقاق أعضاء المجالس ورؤساء الوحدات الإدارية ونائبها المحافظ الراتب التقاعدي بعد انتهاء مدة الدورة الانتخابية أو في حالة أصابهم بعجز يعيقهم عن أداء مهامهم) . وحيث ان عدم استحقاق المدعي للراتب التقاعدي لايعني بالضرورة حرمانه من الحقوق التقاعدية الأخرى إذ ان الجهة المختصة بتحديد مدى استحقاق الموظف للحقوق التقاعدية من عدمها وطبيعة هذه الحقوق (راتب تقاعدي أو مكافأة تقاعدية) هي هيئة التقاعد الوطنية ، استناداً الى أحكام قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٧ المعدل . وحيث ان محافظ واسط عندما امتنع عن ترويج المعاملة التقاعدية للمدعي قرر بذلك حرمانه من حقوقه التقاعدية فكان عليه والحالة هذه إحالة المعاملة التقاعدية الى هيئة التقاعد الوطنية لدراستها واتخاذ قرارها من حيث شموله بالحقوق التقاعدية من عدمه ويكون قرارها قابلاً للطعن أمام لجنة تدقيق قضايا المتقاعدين (م/٢٠/أولاً - ب من قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٧ المعدل) ، وللمعترض والمعترض عليه تمييز فرار لجنة تدقيق المتقاعدين لدى محكمة التمييز الاتحادية خلال (٦٠) يوماً من تاريخ تبليغه بقرار اللجنة المذكورة ويكون قرار محكمة التمييز قطعياً بهذا الشأن (م/٢٠/ثالثاً/أ) من القانون المنوه عنه أعلاه . وحيث ان القائم مقام يخضع لأحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل (م/٣ من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل) ، فالمادة ١/أولاً/ج من قانون التقاعد الموحد المشار إليه أعلاه قد أوجبت منح الموظف مكافأة تقاعدية عند إحالته على

كو<sup>٧</sup> ماري عيراق  
داد كاي بالاي نيئتبحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٥ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

التقاعد اذا كانت خدمته تقل عن (١٥) سنة خدمة تقاعدية ولما كانت محكمة القضاء الإداري قد سارت في هذا الاتجاه في قرارها المطعون فيه وقضت بإلزام المدعى عليه /إضافة لوظيفته بترويج المعاملة التقاعدية للمدعى وللأسباب المبينة أعلاه فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل التمييز رسم التمييز وصدور القرار بالاتفاق في ١٧/٧/٢٠١٢.

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا